مجلة الآداب، م٢٦ ، ع٣ ، ص ص ٢٠٩- ٢٢٦ ، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠١٤م/١٤٣٥هـ)

إدارة المخاطر الاجتماعية كنموذج حديث في سياسات الرعاية الاجتماعية

مجيده محمد الناجم

أستاذ مشارك بقسم الدراسات الاجتماعية، كلية الاداب- جامعة الملك سعود

(قدم للنشر في ١٤٣٥/٤/٢٠هـ، وقبل في ١٤٣٥/٧/١٤هـ)

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر الاجتماعية- سياسة اجتماعية- شبكات أمان اجتماعي- رعاية اجتماعية

ملخص البحث: ينظر لإدارة المخاطر الاجتماعية على أنها من الموضوعات الحديثة -نسبياً- في سياسات الرعاية الاجتماعية، ظهر كمفهوم في نهاية التسعينات الميلادية من القرن الماضي بعد تبنيه من قبل البنك الدولي، وذلك على اعتباره نموذج يمكن عن طريق تطبيقه التقليل من آثار المخاطر المترتبة على الأزمات والكوارث المختلفة، التي قد تعيق تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية، وتؤدي لزيادة حاجة فئات من المجتمع للمساعدات. وخلال العشر سنوات الماضية تطور المفهوم ليكون نموذج له إستراتيجيات وخطوات، وكان هناك بحوث حوله وتجارب لدمجه وتبينه في إصلاح بعض سياسات الرعاية الاجتماعية من خلال البرامج المقدمة، عن طريق شبكات الأمان الاجتماعي في بعض الدول النامية. ونظراً لأهمية هذا الموضوع وندرة الكتابات العربية حوله فإن الباحثة سعت من خلال هذه المقالة العلمية تقديم تعريف بهذا النموذج وأهم خطواته وإستراتيجياته. ليكون بذرة لمقالات ودراسات مستقبلية حول هذا الموضوع، وذلك من أجل الوصول إلى التطبيق الأمثل له كنموذج في رسم وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية في الدول العربية.

مقدمة:

تتنوع احتياجات المجتمعات من وقت لآخر وتختلف باختلاف الزمان والمكان، ولكل ظرف احتياجات مختلفة تحتمها طبيعة الموقف وحدة الظرف، وهذا ما يجعل هناك تنوع في طرق وسبل تقديم خدمات الرعاية باختلاف هذه الأوضاع.

وقد أجمعت كافة الدول الحديثة على تطوير برامج وسياسات رعاية اجتماعية تضمن مستويات معيشة كريمة للأفراد،تحميهم من الوقوع كضحايا للظروف المختلفة التيقد يتعرضون لها وتؤدي إلى تحولهم من منتجين إلى معتمدين على المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في إشباع احتياجاتهم وتلبية طلباتهم.

وأصبح هنا كعوامل ومتغيرات عديدة تلقي بظلالها سريعاً على حياة المجتمعات فتحولها من وضع لآخر. وفي الغالب تكون تغيرت فجائية ناتجة عن تحولات اجتماعية كبيرة أو سياسية أو أزمات اقتصادية، أو حتى كوارث طبيعية مؤثرة على حياة الأفراد. وقد مرت دول عديدة بتغيرات فجائية، نتج عنها حدوث أزمات عصفت بسياسات واقتصاديات تلك الدول.كان من أبرز ضحاياها فئات من أفراد المجتمع خصوصاً تلك التي تعتمد على الدولة في تأمين معيشتها. ومن تلك الفئات (الفقراء، المسنون، المعاقون، الأطفال، وغيرهم من فئات اجتماعية تعجز عن إشباع احتياجاتها بالاعتماد على انتاجها الفردي وعلى قدراتها) (السروجي، ٢٠٠٤).

كما أن هناك فئات اجتماعية أخرى نتيجة سياسات بعض الدول التي تعتمد على تقديم المساعدات المادية المباشرة للفئات المحتاجة. فإنه في حال حدوث أي أزمة تؤثر على السياسات النقدية للدولة لأي ظرف يحصل فإنها، إما تقلل، أو تتوقف عن تقديم تلك المساعدات. مما يجعل فئات كثيرة من المجتمع عرضة لمخاطر تؤثر على استقرارها(World Bank,1999a).هذه الظروف أو الأزمات جعلت هناك تساؤل يطرح نفسه على واضعي السياسات الاجتماعية ومنفذيها يدور حول ما هي الآلية المناسبة التي يمكن بها تلافي أي أخطار قد تفرض نفسها فجأة على الواقع؟ وتجعل ما يتم تقديمه من برامج يكون عاجز فعلياً عن التجاوب مع احتياجات المجتمع بمؤسساته وأفراده، أو حتى مجموعات من المجتمع. وكنتيجة حتمية لما عصف بالعديد من الدول من أزمات وهزات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو حتى طبيعية. جعلت هناك تفكير جاد لإيجاد اتجاه أو توجه حديث في تقديم الرعاية الاجتماعية، يسعى لتحديد مصادر المخاطر الاجتماعية من خلال دمج مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية كنموذج لوضع وتنفيذ وتحليل السياسات الاجتماعية.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث كمحاولة علمية للوقوف على ما يعنيه نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية. من حيث تحديد ما هية المفاهيم الأساسية في هذا النموذج ومكوناته وآليات تطبيقه ودمجه في رسم وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية.

الإجراءات المنهجية:

أولاً: **أهمية البحث:**

نظراً لأهمية وحداثة مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية (SRM)وقصور إن لم يكن غياب للكتابة حول هذا النموذج الحديث- على حسب علم الباحثة- في أدبيات السياسة الاجتماعية العربية فإن الباحثة في هذا البحث ستسعى للوقوف على مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية من حيث كونه نموذج حديث في سياسات الرعاية الاجتماعية. وذلك تمهيداً لتطويره مستقبلاً فهذا البحث يُعد بذرة للكتابة حول إدارة المخاطر الاجتماعية في الأدبيات العربية، وذلك من أجل دمجه في رسم سياسات الرعاية الاجتماعية.حتى يتسنى الاستفادة منه في تجنب المخاطر والتعامل معها بالشكل المناسب. حيث ثبت من خلال الوقائع والمشاهدات أن إهمال المخاطر الاجتماعية قد يؤدي لفشل سياسات

الرعاية الاجتماعية في تلك الدول في حال واجهتها أي من المخاطر الاجتماعية المحتملة. وهذا ما ظهر جلياً في دول متعددة هزتها أزمات (سياسية، اقتصادية، حروب، كوارث طبيعية) أدى إلى تفاقم مشكلاتها قصور سياسات الرعاية الاجتماعية وعدم مراعاتها للمخاطر المحتملة. وما قد يترتب عليها من ضرر يتأثر به أفراد وجماعات المجتمع. وقد أكدت تجارب ودراسات على أن المنطقة العربية – التي تعد جزء من دول العالم الثالث- تواجه أزمات متعددة تحتم أن يكون هناك آليات عملية للتعامل معها، ولعل إدارة المخاطر الاجتماعية تكون أحد هذه الآليات الرشيدة في التعامل مع الأزمات (بوطالب، ٢٠١٣).

لذا فإن هناك أهمية لعرض مكونات هذا النموذج من حيث الوقوف على أهم خطواته من أجل تطوير بحوث ودراسات حوله مستقبلاً، من أجل أن يكون نموذج متكامل قابل للتطبيق من ضمن نماذج سياسات الرعاية الاجتماعية، يمكن توظيفه في رسم وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية في مجتمعاتنا العربية.

ثانياً: **أهداف البحث:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على:

أولاً: التطور التاريخي لنموذج إدارة المخاطر الاجتماعية.

ثانياً: مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية.

ثالثاً: مبررات وأهمية تبني نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية في سياسات الرعاية الاجتماعية.

رابعاً: مراحل تطبيق خطوات نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية.

خامساً: إستراتيجيات نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية.

سادساً: مناقشة معوقات تطبيق نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية.

ثالثاً: **تساؤلات البحث:**

أولاً: ما التطور التاريخي لنموذج إدارة المخاطر الاجتماعية؟

ثانياً: ما مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية؟

ثالثاً: ما مبررات وأهمية تبني نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية في سياسات الرعاية الاجتماعية؟

رابعاً: ما مراحل تطبيق خطوات نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية؟

خامساً: ما إستراتيجيات نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية؟

سادساً: ما معوقات تطبيق نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية؟

رابعاً: **منهجية البحث:**

يعد هذا البحث من البحوث النظرية التي تعتمد على المنهج الوصفي المكتبي. حيث سعت الباحثة إلى الاستفادة من الأدبيات المتاحة سواءً كانت عربية أو أجنبية من أجل الوصول إلى وضع تصور واضح لنموذج إدارة المخاطر الاجتماعية. بدءً من ظهور وتطور هذا النموذج كمفهوم، وصولاً إلى محاولة وضع تصور لخطوات تطبيقه من خلال سياسات الرعاية الاجتماعية. ومن ثم تقديم

المعوقات المحتملة التي قد تعوق تطبيقه في سياسات الرعاية الاجتماعية.

أولاً: التطور التاريخي لنموذج إدارة المخاطر الاجتماعية:

تعد السياسة الاجتماعية المفهوم الواسع للغايات التي يتم من خلالها تقديم برامج تحافظ على أمن الأفراد والأسر والمجتمعات. وقد أخذت الدول بتبني السياسة الاجتماعية كجزء من السياسة العامة، ولكنها الجانب الذي يُعنى بتحقيق الأمن والرعاية الاجتماعية للأفراد والمجتمعات. حيث ينظر لسياسات الرعاية الاجتماعية باعتبارها حزمة من القوانين والبرامج التي تهدف ابتداءً إلى إشباع الاحتياجات الأساسية وصولاً إلى تحقيق الرفاهية (Blau, 2007).وقد تنوعت سياسات الرعاية الاجتماعية وأيدولوجياتها باختلاف الدول، وهناك اتجاهات متعددة لها في كل زمان. وبناء على اختلاف الاحتياجات، كانت تظهر أنواع جديدة من سياسات الرعاية الاجتماعية لتفي باحتياجات تلك الدول وتتعامل مع مشكلاتها لمواجهتها والتعامل معها (زيتون، ٢٠٠٠).وفي كل تجربة كانت تظهر مستجدات مختلفة تجعل أساليب وبرامج الرعاية الاجتماعية المدرجة غير قادرة على توفير المتطلبات وتحقيق الأمان الاجتماعي بشكل كامل ووافر. مما يوحي بشكل أو بآخر بعجزها عن الالتزام بإشباع احتياجات كافة المستفيدين من تلك السياسات.فقد كانت في فترة من الفترات (توفير الطرق، والمياه ..... الخ) هي كل ما يتوقع تقديمه لتحقيق أهداف التنمية. وقد أصبحت فيما بعد مسلمات وأتت الرعاية الاجتماعية لتمثل (التعليم، الصحة، مؤسسات رعاية الفئات الخاصة) جوهر برامج الرعاية الاجتماعية (ناجي، ٢٠١٢). ومع ذلك ظلت كل هذه التغيرات والبرامج غير قادرة تماماً على تحقيق الرفاهية الاجتماعية أو حتى في القضاء على المشكلات المعضلة التي قد تعوق التنمية،وفي مقدمتها مشكلة الفقر خصوصاً في الدول النامية، ويزداد هذا الأثر عند حدوث الأزمات والكوارث(Holzman& Benz, 2003).فقد تعجز مؤسسات الرعاية الاجتماعية عن مواجهة هذه الأزمات المفاجئة فلا تستطيع إشباع احتياجات قطاعات عريضة من المستفيدين من خدماتها، فيمكن أن يزداد الفقير فقراً، أو قد تدخل فئة جديدة كانت خارج دائرة الفقر ضمن هذا الدائرة.

وعليه فقد كانت بداية ظهور مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية Social Risk Management (SRM)عن طريق البنك الدولي في التسعينات الميلادية حين تم تقديمه كبرنامج إنقاذي، بديل لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا. حيث أحدثت هذه الأزمة هزّات اقتصادية كبيرة أثرت على فئات وقطاعات واسعة من المجتمع، ومما ساعد على حدوث هذه التأثيرات بهذا الحجم أن تلك الاقتصاديات كانت في طور النمو بل أنها استمرت لأكثر من عقد في نمو وتطور. ولكن ما أن عصفت بها الأزمة المالية حتى ظهر أن هذه الطفرة الاقتصادية لم تستثمر بما يكفي لتحمي قطاع عريض من أفراد المجتمع من أن يتأثروا بالأزمة. وأن يتحولوا من قادرين إلى فقراء

عاجزين عن شراء الخدمات الاجتماعية من السوق. وذلك لافتقارهم لوجود رؤوس أموال تغنيهم عن الاعتمادية المباشرة على الخدمات الحكومية التي عجزت عن الوفاء بالتزاماتها تجاههم بمجرد حدوث الأزمة الاقتصادية. وذلك لأن شبكات الأمان الاجتماعي لما تكن مبنية بدرجة من القوة تمكنها من التعامل مع المشكلات الاقتصادية الكبرى بشكل جيد. وبالتالي حماية قطاع عريض من الأفراد والأسر من أن يتأثروا بالمشكلات الاقتصادية والسياسية التي قد تطرأ بشكل مفاجئ(World bank, 2000).

فكان هدف البنك الدولي آنذاك من تطبيق إدارة المخاطر الاجتماعية هو التخفيف من حجم الإقراض للدول من جهة،ومحاولة لاستفادة تلك الدول أقصى استفادة من القروض الممنوحة لهم في تحسين الخدمات المقدمة من جهة أخرى. حيث أصبح مطلوب من الدول المقترضة أن يكون لديها برنامج إصلاح اقتصادي واضح المعالم والأهداف يؤدي إلى الحد من المخاطر المترتبة على العجز الاقتصادي على الفئات الأقل حظاً.وعليه فقد تم وضع مجموعة من الأنشطة والبرامج أصبح لزاماً على الدول تبنيها وتنفيذها للحصول على القرض وعلى دعم البنك الدولي ومن هذه الأنشطة(Draxler, 2006) :

١ - التأكيد على إيجاد برامج بديلة قادرة فعلياً على دعم الفقراء في حال الأزمات.

٢ - زيادة الفرص الوظيفية والتدريب على الوظائف.

٣ - دعم وإصلاح أوضاع المتقاعدين مالياً وتقنياً.

٤ - العمل على تحسين معايير العمل والحد من عمالة الأطفال، وتحسين ظروف المعاقين.

حيث ظهر أن الفئات السابقة (الفقراء- العاطلين عن العمل- المسنين- الأطفال- المعاقين، الخ)هي أكثر من يكون ضحية للعجز الاقتصادي في حال الأزمات، وذلك لعجزها عن الاستمرار في شراء الخدمات من السوق. واعتمادها بشكل كبير على ما توفره الدولة من خلال شبكات الأمان الاجتماعي. وبالتالي فإن هذه الفئات قد يزداد عوزها وتكون معرضة للخطر أكثر من غيرها من فئات المجتمع. وهنا أصبح لا بد من إيجاد حلول للحد من العجز الذي قد تواجهه هذه الفئات بعينها. أو حتى فئات أخرى قد تتأثر وتصاب بالعجز عن إشباع احتياجاتها لعجز شبكات الأمان الاجتماعي عن تقديم البرامج الاجتماعية الكافية للوفاء بمتطلباتها(خليل، ٢٠١٠).

وبناءًا عليه فقد بدأ استخدام مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية كمفهوم حديث يتم تطبيقه من خلال نموذج يتضمن خطوات محددة في برامج سياسات الرعاية الاجتماعية. وصار هناك تركيز على وجوب تبنيه من قبل دول العالم الثالث. حيث أنها هي الأكثر عرضة للأزمات وتعاني من قصور واضح في شبكات الأمان الاجتماعي (World bank, 2012).

ثانياً: **مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية:**

ينظر لإدارة المخاطر الاجتماعية (SRM)على أنها إضافة جديدة لمفاهيم سياسة الرعاية الاجتماعية التقليدية مثل (الضمان الاجتماعي،التدخل في سوق العمل،

شبكات الأمان الاجتماعي، الإصلاح الاجتماعي).حيث تعد تعريفاً جديداً للحماية الاجتماعية social protection- يضاف له بعد التنبؤ بالمخاطر التي قد تحدث مستقبلاً وتغير مسار سياسات الرعاية الاجتماعية- حيث تُعرف بأنها "التدخلات العامة التي تسعى إلى مساعدة الأفراد،والأسر والمجتمعات على التعامل مع المخاطر الاجتماعية المحتملة بشكل أفضل من خلال إدارة رشيدة، والتخفيف من الآثار الخطرة المترتبة على المشكلات التي قد تواجههم وتقلل من استفادتهم من سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية" &Holzman). (Jorgenson, 2000وذلك في إطار يتضمن ثلاث إستراتيجيات للتعامل مع المخاطر وهي:

١) الوقاية من حدوث الأزمات والمخاطر المترتبة عليها من خلال وجود إدارة جيدة لتقدير المخاطر الاجتماعية وآلية التعامل معها.

٢) التخفيف من الآثار المترتبة على الأزمات والمخاطر في حال حدوثها من خلال توظيف إدارة المخاطر الاجتماعية.

٣) المساعدة على إعادة التكيف مع الظروف الجديدة بعد حدوث الأزمات (معالجة الأزمات) من خلال التوظيف الأمثل لإدارة المخاطر الاجتماعية.

كما يتم تنفيذ هذه الإستراتيجيات عن طريق ثلاثة مستويات أو جهات تعنى بتقديم وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي في المجتمعات وهي &Holzman): Jorgenson, 2000)

١) الحكومات عن طريق سياساتها التشريعية وبرامجها التنفيذية المقدمة عن طريق المنظمات الحكومية government organization.

٢) المنظمات غير الربحية non-profit organization المتمثلة في (مؤسسات المجتمع المدني، المنظمات الدولية المصرح لها بممارسة أنشطتها في الدولة).

٣) المنظمات الربحية (الخاصة)profitorganizationالتي تُعنى بتقديم خدمات اجتماعية.

ويستفيد من هذه الخدمات في العادة العديد من مكونات أي مجتمع وهم:

١) الأفراد.

٢) الأسر.

٣) المجتمعات المحلية.

حيث إن الهدف الذي يرجى الوصول له من خلال تطبيق نموذج إدارة المخاطر هو السعي لتوسيع مفهوم الحماية الاجتماعية والتعامل مع المخاطر المتوقعة بشكل يجنب مستقبلاً وقوع عدد كبير من أفراد المجتمع ضحايا للفقر والعوز.إذ أن عدم وضع إدارة المخاطر في الاعتبار يعني أن هناك فئات عريضة من المجتمع مع حدوث هزات سواء كانت (كوارث طبيعية، أزمات اقتصادية، تغيرات سياسية) ستكون عرضة لفقد أمنها الاجتماعي وستتحول لفئات فقيرة. حيث أنها في الأصل تفتقر لوجود رأس المال من جهة، وهناك قصور في شبكات الأمان الاجتماعي من جهة أخرى. ففي حال ظهور مشكلات - مما سبق

ذكره- ستجد نفسها عاجزة عن إشباع احتياجاتها من خلال السوق. وبما أن شبكات الأمان الاجتماعي هشة ولم تضع في اعتبارها المخاطر الاجتماعية التي قد تحدث فستكون بدورها غير قادرة على الوفاء بالاحتياجات (خليل، ٢٠١٠). هنا إذن تظهر أهمية أن يكون هناك سياسة واضحة لإدارة المخاطر الاجتماعية ووضعها في الاعتبار عند رسم أي سياسة رعاية اجتماعية حتى يتم تجنب الكثير من القصور الذي قد تواجهه الدول في حال وقع أزمات وكوارث طارئة.

ثالثاً: مبررات وأهمية تبني نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية في سياسات الرعاية الاجتماعية:

ذكرنا فيما سبق أن إدارة المخاطر الاجتماعية كنموذج حديث في رسم سياسات الرعاية الاجتماعية كان هناك مبررات لظهوره، وبالتالي فإن هناك أهمية لدمجه في وضع سياسات الرعاية الاجتماعية وذلك للأسباب التالية:

١) إن كثير من أنظمة الرعاية الاجتماعية وجدت نفسها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه أفرادها، وهذا قد ظهر جلياً في كثير من الدول النامية، ولعل ما حدث في شرق آسيا دليل واقعي على ذلك. وما يحدث الآن نتيجة الأزمات في الدول العربية أظهر بما لا شك فيه أن أنظمة الرعاية وشبكات الأمان الاجتماعي ضعيفة بشكل ملحوظ حيث تحولت قطاعات عريضة من فئات المجتمع لفقيرة، وفقد الكثير من الموظفين أعمالهم.مما أدى إلى تردي أوضاع المجتمعات بشكل عام، لعجز فئات من الأفراد عن إشباع احتياجاتها الأساسية من خلال خدمات الرعاية الاجتماعية المتاحة. مما جعل هناك حاجة لإيجاد أساليب يمكن من خلالها تجنب المخاطر التي قد تحصل.

٢) إن إدارة المخاطر أصبحت مفهوم معمول به في قطاعات مختلفة وبالأخص قطاعات الأعمال على مستوى الإستراتيجيات. وقد أدى تبنيه إلى التقليل من الخسائر المادية بشكل كبير. وإلى قدرة المنظمات على تحقيق إستراتيجياتها بشكل أكبر. وتحقيق أهدافها طويلة المدى، من خلال التعامل مع المخاطر بأسلوب علمي يقلل من آثارها. وهذه إشكالية مازالت قائمة في مجال الرعاية الاجتماعية. حيث أن هناك مخاطر مختلفة قد تقع وتؤثر بشكل كبير على تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية وعلى كفاءة ما يقدم من برامج للرعاية الاجتماعية. مما يحتم أن يتم الآخذ بعين الاعتبار المخاطر الاجتماعية (SR) التي قد تحصل في أي وقت.

٣) إن إدارة المخاطر الاجتماعية (SRM) أصبحت نموذج حديث يتبناه البنك الدولي للتأكد من سير الدول التي تتم مساعدتها وإقراضها على تحقيق نمو اقتصادي وشمولية أوسع في برامج الرعاية الاجتماعية. واستفادة قصوى من الإعانات التي تحصل عليها. حيث أنه أسلوب يتناسب كثيراً مع الدول التي تعاني فعلياً من مشكلات جوهرية مثل(الفقر، البطالة، عدم كفاية برامج الرعاية للفئات المعتمدة على خدمات الرعاية الاجتماعية: كالأطفال، المعاقين، المسنين). وبالتالي فإن تبنيه ودمجه كنموذج ومفهوم عند رسم سياسات الرعاية الاجتماعية في الدول النامية، له أهمية بالغة حيث سيؤدي للتقليل من

الآثار السلبية التي قد تحصل نتيجة التغيرات المفاجئة (كالحروب، أزمات اقتصادية، تغيرات سياسية، كوارث طبيعية) (Sener, 2010).

٤) إن مفهوم نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية يتجاوز المفهوم التقليدي لبرامج الأمان الاجتماعي التي تقدم في كافة المجتمعات تقريباً، وتسعى لتقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية والمساعدة للفقراء والفئات الضعيفة من المجتمع، من خلال منظومة متكاملة من البرامج والخدمات التي تسعى للحد من المشكلات القائمة والفعلية. إلى أنه آلية تسعى للحماية من أي مخاطر قد تقع وتؤثر على كفاءة الخدمات المقدمة أو تزيد من المشكلات الحالية حيث أنه مدخل يسعى لإيجاد آليات وترتيبات تساعد على الاستفادة من تنظيمات المجتمع الرسمية وغير الرسمية في تجنب المخاطر التي قد تتعرض لها الفئات الفقيرة والضعيفة أو بمعنى آخر الأكثر اعتمادية في الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة عن طريق الدولة والمنظمات المساعدة (Holzman& Jorgenson, 2000).

٥) إدارة المخاطر كمفهوم خصوصاً في الجوانب المالية ليست جديدة بل أصبحت جزءًا من إستراتيجيات أي منظمة من منظمات الأعمال، لكن إدارة المخاطر في الجوانب الاجتماعية هي التي تشكل سبقاً وتحدياً جديداً في ظل العولمة والتقلبات العالمية الحديثة. مما يجعل من الأهمية تبنيها كأحد الحلول الاستباقية في برامج الأمان الاجتماعي وضمن سياسات الرعاية الاجتماعية للتعامل مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والحد من المشكلات الكبرى كالفقر ونحوه.

٦) إدارة المخاطر مهمة بشكل كبير لتحسين الرعاية الاجتماعية، فعن طريق تطبيق إدارة المخاطر الاجتماعية عند رسم سياسات الرعاية الاجتماعية يمكن تحقيق أهداف متعددة، منها: تحسين ظروف الفئات الأقل حظاً في المجتمع. تحقيق العدالة الاجتماعية. تعزيز ثقافة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. الحد من الفقر. تعزيز ورفع مستوى الرفه الاجتماعي والاقتصادي(World bank, 2012). فهي بهذه الطريقة تمثل اتجاهاً نحو مزيد من الإصلاح الاجتماعي.

٧) إن دمج إدارة المخاطر الاجتماعية في سياسات الرعاية الاجتماعية سيساعد على التغيير من الأساليب التقليدية في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية التي تعتمد في الغالب على المساعدات المباشرة للتحول إلى برامج للحماية والتمكين تؤدي بالتالي إلى التقليل من أثر المخاطر المتوقعة في حال حدوثها.

رابعاً: مراحل تطبيق نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية في رسم سياسات الرعاية الاجتماعية:

أصبح من الواضح لدى القارئ أن إدارة المخاطر الاجتماعية هي نموذج يحوي استراتيجيات، ويتضمن خطوات عمل يسعى من خلاله صانعو السياسات إلى تجنب الآثار المحتملة للمخاطر التي قد تقع للتخفيف من آثارها. أو حتى المساعدة على التكيف مع الآثار المترتبة عليها في حال حدوثها بمحاولة دمجها في برامج سياسات الرعاية

الاجتماعية. ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا: ما هي مراحل تطبيق إدارة المخاطر الاجتماعية، وكيف يمكن تطبيقها؟ وهذا ما سنتناوله من خلال هذه الفقرة، حيث سنتعرف على مراحل تطبيق إدارة المخاطر الاجتماعية (SRM) مع توضيح لكيفية تطبيقها عند وضع سياسات الرعاية الاجتماعية(Seigel&Alwang,1999).

١. عملية التحضير للعملية:

يتضمن التحضير للعملية رسم خريطة نطاق العمل، والأساس الذي سيُعتمد عليه في عملية رسم السياسات الاجتماعية كخطوة أولية؛ وذلك من خلال تحديد كافة العناصر التي تشير لها عملية وضع سياسة الرعاية الاجتماعية من خلال دمج إدارة المخاطر كمفهوم استراتيجي في وضع وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية، حيث سيتم تحديد(Schmid,2006):

أ. راسموا سياسات الرعاية الاجتماعية وفقاً لمفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية: في هذه الخطوة سيتم تحديد من هم المعنيين برسم سياسة الرعاية الاجتماعية، حيث تشير هذه العملية إلى الأشخاص والجهات المعنية بوضع سياسات الرعاية الاجتماعية، وتتضمن صنّاع السياسة، مخططين اجتماعيين، خبراء ومتخصصين، ممثلين للمجتمع.

ب. الجهات المعنية برسم سياسات الرعاية الاجتماعية وفقاً لمفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية: هناك جهات تعنى فعلياً بوضع ورسم السياسات الاجتماعية، وهذه الجهات هي الوزارات الحكومية، المجالس التشريعية، مؤسسات المجتمع المدني، المنظمات الدولية –ذات الاختصاص كلاً في مجاله- كخبراء ومستشارين ومقدمي للخدمات في بعض البلدان.

ج. المستفيدون من سياسات الرعاية الاجتماعية وفقاً لمفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية: يستفيد في العادة من سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية كافة أفراد المجتمع، وفئاته (أطفال، شباب، مسنين، معاقين، نساء....).

وكافة تقسيماته (أسر، جماعات، مجتمعات محلية، منظمات).

وتشمل كافة مجالات الرعاية الاجتماعية (تعليم، صحه، إسكان، تأهيل، تدريب، ...).

ووفقاً لمنظور رسم سياسات الرعاية الاجتماعية من خلال مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية، سيتم إضافة عنصر إضافي ألا وهو(Holzman& Benz, 2003).

د. معلومات منتظمة حول المخاطر الاجتماعية المحتملة: حيث يتضمن ذلك توفر معلومات كافية حول المخاطر المحتملة، حيث إن توافر معلومات كافية سيساعد في خطوة تالية على تحديد المخاطر ومصادرها. وفي هذه الخطوة يجب تحديد ما يلي:

- من هم المتعرضون للخطر؟
- ما هي المخاطر المحتملة؟
- ما هي الجهات التي يفترض أنها ستتعامل مع المخاطر؟

وبعد اكتمال كل العناصر السابقة سيكون قد تم فعلياً التحضير لعملية وضع سياسة للرعاية الاجتماعية من منظور إدارة المخاطر الاجتماعية، أي: تمّ رسم الخطة

العامة للسياسة الاجتماعية، ومن ثم سيتم العمل على تطبيق نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية في خطوات تالية وهي:

٢. عملية تحديد مصادر وأشكال المخاطر الاجتماعية:

وفي هذه الخطوة سيتم العمل على تحديد مصادر المخاطر حسب أهميتها، وتحديد أشكالها، وأسبابها. حيث إن وجود معرفة حول هذه الجوانب سيساعد في خطوة أخرى على قياس هذه المخاطر ومن ثم العمل على الحدّ منها بناءً على احتماليات حدوثها، ومن ثمَّ قوة تأثيرها ووحدتها. فللمخاطر مصادر متعددة، كما أن لها نتائج مختلفة كذلك، فهناك ما يكون له تأثير على المستوى الأصغر micro(الأفراد). أو على المستوى المتوسط meso(الأسر، والمجتمعات المحلية). ومخاطر تؤثر على المستوى الأكبر macro (المجتمعات). وكلما كانت المخاطر ذات تأثير أكبر كلما كان من الأهمية أخذها في الاعتبار بصورة أكبر. ويمكن بشكل عام تحديد المصادر الرئيسة للمخاطر الاجتماعية التي قد تحدث وتعيق تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية في الجوانب التالية:

الشكل رقم (١)

المصادر الرئيسة للمخاطر:

شكل المخاطر على حسب المستوى / تصنيفها	الوحدات الصغرى (أفراد)	الوحدات الوسطى (الأسر- محليات)	الوحدات الكبرى (المجتمع)
طبيعية		هطول الأمطار الانهيارات الأرضية الجفاف	الزلازل الفيضانات الأعاصير
صحية	أمراض إصابات إعاقات	الأمراض الوبائية	
مرتبطة بدورة الحياة الطبيعية	ارتفاعمعدل الولادة ارتفاع معدل الوفاة ارتفاع عدد المسنين		
اجتماعية	الجريمة العنف الأسري	الإرهاب العصابات المسلحة	الحروب الحروب الأهلية الاضطرابات الاجتماعية

اقتصادية	البطالة	دمار المحصولات فشل الأعمال الخاصة	انهيار الإنتاج الخلل في ميزان المدفوعات الأزمات المالية الأزمات الناتجة عن التكنولوجيا والتجارة
سياسية	الاختلافات العرقية	أعمال الشغب	تأثير التقلبات السياسية على البرامج الاجتماعية الانقلابات الصدامات
بيئية		التلوث إزالة الغابات الكوارث النووية	

المصدر(Sinha& Lipton, 1999).

وكما يظهر من الشكل السابق فإن هناك تنوع في مصادر المخاطر وفي تأثيرها. حيث يجب أن يوضع في الاعتبار من يتأثر بها من حيث المستوى، فالمخاطر التي يتأثر بها الأفراد ستكون آليات التعامل معها تختلف عن المخاطر التي يكون تأثيرها على مستوى المجتمع ككل. وفي كل مستوى يجب أن يكون هناك وضوح في حجم المتضررين منها ونسبتهم بالنسبة للسكان الأصليين. فكلما كان للمخاطر تأثير أكبر على حجم سكان أكبر كلما كان من الواجب وضعها كأولوية في التعامل معها.

٣- عملية التحديد لآلية رصد المخاطر الاجتماعية:

بعد أن يتم تحديد مصادر المخاطر الاجتماعية، تأتي خطوة هامة ألا وهي التحديد لآلية رصد المخاطر الاجتماعية وذلك من أجل الوصول لآلية التعامل معها، ويتم ذلك بطرق متعددة تشمل (Draxler, 2006):

أ. التحديد المعتمد على الأهداف: سيكون لكل جهة مشاركة في وضع سياسات الرعاية الاجتماعية أهداف محددة تسعى لتحقيقها خلال المراحل المتعددة بدءً من عملية التخطيط ورسم الاستراتيجية وصولاً للعمليات التنفيذية والتقويمية. وبالتالي يجب أن يكون هناك آلية محددة ضمن الأهداف للتعامل مع المخاطر التي قد تظهر في أي مرحلة من المراحل السابقة وتشكل عائق أمام تحقيق أي هدف من الأهداف الموضوعة.

ب. التحديد المعتمد على السيناريو: حيث يتم وضع سيناريوهات بديلة يتم فيها تحليل التفاعل بين عناصر متعددة وعند ظهور مؤشرات غير المتوقعة أو كانت غير مرغوب بها فإنها ستكون بمثابة الخطر الذي يجب وضعه في الاعتبار.

مثال: عند وضع خطة لخفض معدلات الفقر عن طريق زيادة المساعدات المالية وظهر أن هناك احتمالية

لانخفاض سعر صرف العملة المحلية فهذا يشكل خطراً يجب التنبه له ورصده؛ لأنه يعطي دلالة على أن خفض معدلات الفقر بالاعتماد على المساعدات المادية لن تكون مأمونة لحد كبير.

ج. التحديد المعتمد على التصنيف: هنا يجب أن يكون هناك تفاصيل لجميع مصادر الخطر المحتملة. حيث يوضح الشكل رقم (١) مصادر متعددة للمخاطر وتكون على مستويات متعددة، وكذلك يختلف المتعرضون لها. ولا بدَّ –بالتالي- من توفر قوائم فيها حصر للمخاطر المتوقع حدوثها، والتي ستختلف باختلاف المجتمعات والدول، فمثلاً: احتمال الفيضانات يكون غير متوقع في البيئات الصحراوية، في حين احتمال حدوث الاضطرابات السياسية يكون ضعيف في الدول المستقرة اقتصادياً وسياسياً. وهكذا نجد أن المخاطر ستتنوع من حيث احتمالية حدوثها من دولة لأخرى. كما أن المخاطر ستختلف باختلاف طبيعة المشكلة، فالمخاطر المرتبطة بالفقر، غير تلك المرتبطة بالبطالة، أو بالفئات الخاصة. وهنا يجب أن يكون هناك تحديد للمخاطر من حيث:أ. تصنيف مجال الرعاية الذي سترسم له السياسة الاجتماعية. ب. من حيث المخاطر المحتمل حدوثها.

٤- عملية التقييم:

يلي خطوة تحديد مجالات الرعاية وتحديد المخاطر المرتبطة بكل مجال، خطوة عمل تقييم تفصيلي للمخاطر من حيث: ١. ما الآثار المترتبة عليها؟٢. ما احتمالية حدوثها؟ ٣.ما خصائص المعرضين لها؟.

هذه المعايير تساعد كثيراً في وضع خطط لمواجهة المخاطر الأكبر خطورة، تليها ذات الخطورة المتوسطة، وصولاً للمخاطر الأقل خطورة. وحتى يكون التقييم يمكن الاعتماد عليه يفضل أن يكون هناك مقاييس تقيس الجوانب السابقة، وأن يتوفر إحصائيات كافية عن المحتمل تعرضهم للمخاطر، وهذا قد يتعذر خصوصاً في مجتمعاتنا مما يجعل من الصعب الوصول للتحديد الدقيق للمخاطر وتقديرها.

وبعد أن يتم العمل على التحضير لسياسة رعاية اجتماعية مدمج بها مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية تأتي خطوة تالية تتضمن استراتيجيات التعامل مع المخاطر الاجتماعية.

خامسًا: استراتيجيات التعامل مع المخاطر الاجتماعية:

تشمل إدارة المخاطر الاجتماعية عدداً من الاستراتيجيات التي تحدد كيفية مواجهة المخاطر. فالتعامل مع المخاطر وفقاً لإدارة المخاطر الاجتماعية لا يكون فقط بعد حدوثها بل هناك آليات حسب المراحل الزمنية لحدوث الخطر، فالتعامل مع المخاطر يبدأ قبل حدوثها ويستمر حتى معالجتها والتكيف مع الأوضاع الناتجة عنها، وفق استراتيجيات محددة تساعد على التعامل مع المخاطر الاجتماعية، سنتناولها بالتوضيح وهي (Holzman& Jorgensen, 2000):

أولاً: استراتيجية الوقايةPreventive strategy:

تظل الوقاية هي أهم استراتيجية في إدارة المخاطر، حيث إن فلسفة إدارة المخاطر هي تجنب وقوع المخاطر من

خلال وضع فرضيات للمخاطر المحتملة يبنى عليها إجراءات متعددة يتم وضعها في الاعتبار لتجنب حدوثها ؛ لذا فإن الوقاية هدف يسعى راسموا السياسات الاجتماعية لتحقيقه. وستختلف إجراءات الوقاية باختلاف مجال الرعاية المستهدف، فما يمكن أن يكون وقاية لمكافحة الفقر ليس بالضرورة أن يكون وقاية للبطالة، أو وقاية للمسنين. فيجب أن يتم دمج إجراءات الوقاية لتكون جزءً من سياسات الرعاية لأي قطاع مستهدف بل يجب أن تكون إجراءات لازمة التنفيذ على هيئة برامج تنفذ من خلال خطط التنمية.

فعلى سبيل المثال فإن الوقاية من المخاطر المرتبطة بالفقر ستكون من خلال العمل على تحديد فرضيات محتملة سيترتب عليها عدد من الإجراءات الوقائية، تشمل على سبيل المثال لا الحصر (Sener, 2010) :

١.العمل على توسعة شبكات الأمان الاجتماعي.

٢.العمل على تنمية رأس مال الفقراء وتمكينهم من خلال ايجاد استراتيجيات لتوسيع مصادر دخلهم وتشجيعهم على ممارسة الأنشطة التجارية (السروجي، ٢٠١١).

٣. العمل على توفير الرعاية الصحية والتعليمية الشاملة.

٤. تشجيع المنظمات غير الربحية على توجيه أنشطتها نحو تدريب وتأهيل فئات متعددة من الفقراء (كالشباب، المرأة).

٥. إيجاد برامج جديدة تؤدي لتحسين المستوى المعيشي للفقراء (تمكين الفقراء) لتجنيبهم التأثر المباشر بالمخاطر التي قد تحصل (ناجي، ٢٠١٤).

٦. العمل على بناء القدرات للأفراد والمنظمات على حد سواء من خلال تحسين وتطوير الأداء وفق أحدث الأساليب لتكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات وحل المشكلات من خلال التعبئة المجتمعية للتعامل مع المخاطر في حال حدوثها (ناجي، ٢٠١٤).

مما سبق نلحظ أن الوقاية هي حزمة من البرامج والأنشطة التي تهدف إلى توسيع استفادة أفراد المجتمع من شبكات الأمان الاجتماعي، فكلما كان هناك شمولية في البرامج من حيث تنوع الخدمات والمستفيدين قلل ذلك من فرص التعرض للمخاطر في حال حدوثها. فمن خلال تمكين فئات المجتمع من توظيف إمكانياتها وقدراتها وإتاحة الفرص لها سيؤدي ذلك إلى امتلاكهم الفرص للتعامل مع أسوء المخاطر المحتمل وقوعها(World bank, 1999b).

ثانياً: استراتيجية التخفيفMitigation strategy:

تؤدي إدارة المخاطر الاجتماعية في حال دمجها في رسم السياسات الاجتماعية إلى التقليل من الآثار المترتبة على أي حدث أو عارض يحصل ليؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أيٍّ من خطط التنمية لأي قطاع من القطاعات التنموية ضمن مجالات الرعاية الاجتماعية ؛ لذا فإنه يلزم الأخذ بعدد من الآليات والبرامج التي تهدف إلى التقليل من الآثار المترتبة على المخاطر في حال حدوثها. وبالعودة إلى مشكلة الفقر - التي تم الأخذ بها كمثال في فقرة سابقة-

فسيكون هناك أشكال من أنشطة تخفيف آثار المخاطر الاجتماعية ومنها(World bank, 2004):

١. تنويع الأصول والملكيات: يمكن لتنويع الأصول أن يكون له أثر في التخفيف من آثار المخاطر، فالفقراء يملكون أصول بشرية تتمثل فيما لديهم من قدرات ومواهب يمكن العمل على تنميتها وتطويرها. إضافة إلى مساعدتهم على تنمية حسٍّ الاستثمار والادخار في صور متعددة، والبعد عن الاستثمارات ذات المخاطر العالية، بحيث يتوفر حدّ أدنى من الشعور بالأمان.

ومن تلك الأنشطة - على سبيل المثال- الاتجاه نحو تحويل الأسر الفقيرة إلى أسر منتجة من خلال مشروعات الأسر المنتجة. فالأسرة الفقيرة يمكنها أن تستثمر القدرات البشرية لأفرادها. إضافة إلى موارد مالية قليلة يمكن من خلالها إيجاد مصدر دخل ثابت غير معتمد على البرامج المقدمة من خلال شبكة الأمان الاجتماعي. وبالتالي ففي حال حدوث أي حادث فإن الآثار المترتبة عليه ستكون أخف على الأسرة (السروجي، ٢٠١١).

٢. تنويع مصادر التأمين (الضمان): يشكل تنويع مصادر التأمين (الضمان) آلية جيدة للتخفيف من آثار المخاطر الاجتماعية، ويقصد بتنويع مصادر التأمين أن تكون (رسمية وغير رسمية) أي: من خلال مؤسسات وبرامج حكومية، ومؤسسات وبرامج غير حكومية، ففي هذه الحالة يتم تقاسم الآثار المترتبة على المخاطر مما يقلل من حدَّتها، فقد تعوض المنظمات غير الرسمية عجز المنظمات الرسمية في حال الحروب على سبيل المثال.

فالآليات السابقة يتوقع أن تسهم في التخفيف من آثار المخاطر الاجتماعية لو تمَّ أخذها في الاعتبار منذ بداية رسم سياسات الرعاية الاجتماعية وخلال وضع الخطط وصولاً للتنفيذ من خلال من البرامج والأنشطة المتنوعة التي تهدف إلى تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع.

ثالثاً: استراتيجية التكييفCoping strategy:

تشير استراتيجية التكييف إلى مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى أحداث نوع من التكيف مع الآثار المترتبة على المخاطر بعد وقوعها، فمن الطبيعي أنه سيترتب على حدوث المخاطر أضرار خصوصاً إذا لم تكن هناك استراتيجية سابقة تحاول الحدّ من آثر المخاطر. فهنا سيكون لزاماً التدخل من أجل إزالة أو حتى التخفيف من الآثار التي ترتبت على وقوع المخاطر. وهناك عدد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها من أجل التقليل من الآثار المترتبة على الكوارث أو المخاطر التي حصلت ومواجهتها. على أن تكون هذه الإجراءات موضوعة في الاعتبار منذ بداية رسم السياسات الاجتماعية على اعتبارها حلول يمكن الأخذ بها في حال حدثت أزمات،ومن تلك الإجراءات (Holzman& Benz, 2003):

١. آليات التسليف والتعويض المباشر: فلو افترضنا حصول كارثة طبيعية (زلزال على سبيل المثال) وأدت إلى تشريد عدد من الأسر الفقيرة، ولم تكن هذه الأسر تملك رأس مال يمكن أن تشتري به مساكن فهنا يجب على الحكومة والمنظمات المدنية أن توجد حلولاً للتعامل مع هذا

الخطر من خلال إيجاد حلول تعويضية تساعد في مواجهة الدمار المترتب على الخطر الطارئ.

٢. زيادة الدعم الحكومي للمواد الأساسية للتخفيف من الأعباء المترتبة على توفيرها خصوصاً الغذاء والدواء.

٣. وجود أجهزة معدة ومهيئة لإدارة الكوارث والأزمات يمكن أن تتدخل مباشرة للتخفيف من الآثار المترتبة على حدوث الأزمات والكوارث.

٤. استحداث برامج وإعانات للتخفيف من آثار البطالة.

ونجد أن هناك برامج متعددة يمكن الأخذ بها واستحداثها من أجل التعامل مع المخاطر بهدف إعادة التكيف؛ وذلك من أجل التخفيف من آثارها والمساعدة على إعادة التوازن للمجتمع وأفراده.

سادساً: معوقات تطبيق إدارة المخاطر الاجتماعية:

بعد العرض السابق اتضح أهمية تبني نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية في سياسات الرعاية الاجتماعية وجدواه الفعلية. ولكن كأي نموذج جديد ربما وجدت معوقات تقف حائلاً دون القدرة على تطبيقه. وستحاول الباحثة أن تحدد بعض المعوقات التي يتوقع أن تقف حائلاً دون تطبيق إدارة المخاطر الاجتماعية ودمجها في سياسات الرعاية الاجتماعية، ومن تلك المعوقات:

١. نقص الخبراء: لعل من أهم المعوقات التي يمكن أن تؤثر على تبني إدارة المخاطر الاجتماعية وتطبيقها هي، نقص الخبراء والمتخصصين في إدارة المخاطر بشكل عام، وإدارة المخاطر الاجتماعية على وجه الخصوص من المعنيين برسم ووضع سياسات الرعاية الاجتماعية. فلكي يتم رسم سياسات معتمدة على إدارة المخاطر فلابد من وجود متخصصين قادرين على تحديد المخاطر ووضع خطط لإدارة المخاطر منبثقة من الواقع. وهذا للأسف قد يشكل عائقاً خصوصاً في دولنا العربية، حيث مازال هناك محدودية في الخبراء القادرين على دمج إدارة المخاطر في سياسات الرعاية الاجتماعية وامتلاك الأدوات العلمية والمهنية التي تمكنهم من تطبيقها وتنفيذها.

٢. قلة البحوث والدراسات والإحصاءات: يتطلب إيجاد آلية عملية وفعلية لإدارة المخاطر الاجتماعية أن يكون هناك دراسات وأبحاث عن الفئات التي سيتم رسم برامج لإدارة المخاطر لها. وإحصاءات محدثة تقيس فعلاً أعداد ونسب المتعرضين للمخاطر، والمحتمل تعرضهم للمخاطر من نسب السكان في المجتمع. وكذلك دراسات عن خصائصهم ومشاكلهم وتقدير فعلي لخطوط الفقر، ونسب البطالة وخصائص المتعرضين لها، وكذلك أعداد وخصائص ومشكلات المسنين والمعاقين. ونقص الدراسات والإحصاءات وعدم دقتها تعد من المشكلات البارزة التي تواجهها دول العالم الثالث ودولنا العربية على وجه التحديد، فهناك نقص في مراكز الأبحاث ومراكز الدراسات الاستطلاعية والدراسات الاستشرافية التي تعدُّ مصدراً رئيساً للمعلومات والبيانات التي سيبنى عليها خطط إدارة المخاطر الاجتماعية، ولكي يتمّ إيجاد خطة مثالية وقابلة للتطبيق لإدارة المخاطر فلا بد من وجود معلومات وبيانات

كافية عن المجال الذي سيوضع خطة للتعامل مع المخاطر المتوقع حدوثها فيه.

٣. عدم وجود مراكز لرصد المشكلات الاجتماعية وتحديد مؤشرات المخاطر الاجتماعية: فغياب المؤشرات يعني عدم القدرة على تحديد المخاطر ومصادرها وذلك نتيجة غياب مراكز رصد مؤشرات المخاطر الاجتماعية والتنبؤ بها، من أجل متابعتها ومن ثم إيجاد الحلول السريعة للتدخل لمواجهتها. فغياب مراكز الرصد يجعل من الصعب التنبؤ بالمشكلات المترتبة عليها. لذا يجب أن يكون هناك تحديد للمخاطر ومصادرها المحتملة وإلا فسيكون من العسير تبني إدارة المخاطر الاجتماعية كنموذج في رسم ووضع سياسات الرعاية الاجتماعية. فقبل دمج المفهوم يجب أن يكون هناك تحديد دقيق لمصادر المخاطر وأن يكون هناك قدرة على تحديد درجة المخاطر وتبعاتها، وتوفر قواعد بيانات ومعلومات محدثة لمجموع القضايا التي يمكن أن تكون مصدراً للمخاطر الاجتماعية (بوطالب، ٢٠١٣).

تعليق ختامي:

تناول البحث السابق مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية على اعتباره نموذجاً جديداً في سياسات الرعاية الاجتماعية، حيث أصبح هناك اهتمام به بعد أن تبناه البنك الدولي في مطلع الألفية الثالثة على اعتباره أساساً يجب العمل به عند رسم السياسات الاجتماعية لتجنب المخاطر والأزمات المفاجئة التي تعصف ومازالت تعصف بالعديد من الدول. حيث إن عدم وجو آلية لتحديد المخاطر الاجتماعية وآثارها جعل من الآثار المترتبة على الأزمات والكوارث تكون أكثر وأكبر تأثيراً وإعاقة لتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية كما خطط لها. خصوصاً في تلك الدول ذات الاقتصاد الهشة أو حتى التي مازالت اقتصادها في طور النمو، ومازال هناك ضعف في آلية استفادة أفراد المجتمع من شبكات الأمان الاجتماعي وفي شمولية وتنوع الخدمات المقدمة من خلالها. واعتماد برامج الحماية الاجتماعية في الغالب على تقديم المساعدات المادية المباشرة لمستحقي خدمات الرعاية الاجتماعية. فكان لا بد من وجود أساليب تضمن أن لا تتسع دائرة المتأثرين من الأزمات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والطبيعية، فكان استعارة نموذج إدارة المخاطر ومحاولة دمجه وتطبيقه في السياسات الاجتماعية خياراً مناسباً للتعامل مع المشكلات والحد من آثارها.

بناءً على ذلك وتعاطياً مع ما حدث في الدول العربية مؤخراً من أحداث سياسية واقتصادية التي أظهرت هشاشة اقتصاديات تلك الدول، حيث تأثر أفراد كثر من المجتمع بما حدث وتحولوا إلى فقراء، وفقدوا الكثير من مصادر دخلهم. فلم تعد الإعانات المادية التي يحصلون عليها كافية في سدّ احتياجاتهم مع تضخم الأسعار وتقلباتها، إضافة إلى هروب رؤوس الأموال إلى دول أكثر استقراراً مما أدى إلى حدوث أزمة بطالة. كل ذلك يجعل من الواجب على صنّاع السياسات الاجتماعية العمل على إيجاد حلول للتعامل مع الأوضاع الحالية لتجنيب المجتمعات العربية المزيد من الانهيار والمشكلات. لذا كان من الواجب البحث عن حلول وأفكار حديثة تجعل من الممكن مواجهة

الأزمات والتعامل معها. ولعل نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية يُعدُّ من النماذج التي يمكن تطبيقها والأخذ بها من أجل التخفيف من آثار المخاطر المتنوعة والمساعدة على التكيف معها من خلال استحداث برامج للرعاية الاجتماعية منبثقة من توجهات إدارة المخاطر الاجتماعية وقادرة على التجاوب معها. تساعد على التخفيف من أعباء الأزمات على أفراد المجتمع، هذا يعطي لهذا البحث أهمية من حيث أن الواقع الحالي يتطلب سرعة تبني نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية من أجل التعامل مع المشكلات القائمة من جهة، وأيضاً من أجل تبني استراتيجيات وقائية للمستقبل وذلك للتعامل السريع والفعال مع أي مخاطر مستقبلية قد تحصل. هذا وقد توصلت الباحثة لعدد من التوصيات وهي:

١. العمل على تحديد أشكال وأنواع المخاطر الاجتماعية التي قد تواجه الدول العربية من خلال إعداد دراسات يعدها خبراء ومتخصصين. من أجل رسم سياسات اجتماعية مستقبلية تضع هذه المخاطر في الاعتبار.

٢. إنشاء مراكز رصد للمخاطر الاجتماعية ومؤشراتها تقوم بتزويد الجهات المعنية برسم السياسات الاجتماعية بالمخاطر المحتمل حدوثها.

٣. تنويع مصادر تمويل برامج وأنشطة الأمان الاجتماعي، حتى تستطيع الاستمرار في تقديم خدماتها في حال وحدوث أزمات وكوارث مفاجئة.

٤. تبني برامج وأنشطة للأمان الاجتماعي تعتمد على تنمية الموارد البشرية أكثر من البرامج ذات المساعدات المباشرة لأنه كلما امتلك أفراد المجتمع إمكانات وقدرات مهارية أكبر كلما جنبهم ذلك من الوقوع ضحايا للبطالة والفقر.

٥. عقد ندوات ومؤتمرات للتعريف بمفهوم نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية وأساليب تطبيقه ودمجه في صنع السياسات الاجتماعية وإشراك صُنّاع السياسات الاجتماعية ومتخذي القرارات في هذه اللقاءات حتى يكونوا على وعي أكبر بأهميته ودوره في الحد من آثار الأزمات والكوارث وتجنيب أفراد المجتمع من الوقوع كضحايا لها.

المراجع العربية:

بوطالب، محمد.تقرير عن ندوة "*إدارة المخاطر الاجتماعية في السياسات الاجتماعية بدول مجلس التعاون*". جامعة الملك سعود (مجلة كلية الآداب)، المجلد(٢٥)، العدد (٣)، (٢٠١٣).

خليل، منى عطية. *شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء*. المكتب الجامعي الحديث، (٢٠١٠).

زيتون، أحمد. *دراسات في الفقر والتنمية*. الفيوم: مكتبة الصفوة للنشر والتوزيع، (٢٠٠٠).

السروجي، *طلعت.السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات الاجتماعية الحديثة*. القاهرة: دار الفكر العربي، (٢٠٠٤).

السروجي، طلعت.*تمكين الفقراء استراتيجيات بديلة*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، (٢٠١١).

ناجي، أحمد عبدالفتاح. *سياسة الرعاية الاجتماعية*. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، (٢١٠٢).

المراجع الأجنبية:

Blau, Joel. The dynamics of social welfare policy. Second edition: Oxford university press (2007).

Draxler, Juraj.Globalization and social risk management in Europe aliterature review. (ENEPRI) research report NO. 23\ (2006).

Holzman, R, & Jorgensen, S. Social Risk Management
A new conceptual framework for Social Protection, and beyond. February 2000. Social protection discussion paper no. 0006 (2000).

Holzmann,R& L, Benz. Social Risk Management: The World Bank's Approach to Social Protection in a Globalizing World,Social Protection Department: the world bank. (2003).

Sener, MeltemsYilmaz. TheWorld Bank's risk management approach to poverty as a form of neoliberal govern mentality the case of "the social risk mitigation project" in Turkey. PhD thesis: University of Illinois at Urbana-Champaign.(2010).

Sinha, S., and Lipton, M. Undesirable Fluctuations, Risk and Poverty: A Review, Draft, World Bank (mimeo), October. (1999).

ناجي، أحمد عبدالفتاح. *تمكين الفئات المهمشة من منظور الخدمة الاجتماعية أسس ومبادئ- أساليب واتجاهات*. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، (٢٠١٤).

Siegel, P. and Alwang J. An Asset-based Approach to Social Risk Management – A Conceptual Framework, Social Protection Discussion Paper No. 9926, The World Bank (Washington, D.C.). (1999).

Schmid, G. Social risk management through transitional labour markets , Socio-Economic Review, Vol. 4, No. 1. (2006).

World Bank. A Note on Principles and Good Practices in Social Policy, Washington, D.C.(mimeo), April (1999 a).

World Bank. Managing the Social Dimension of Crisis – Good Practices of Social Policy, Washington, D.C. (mimeo), September (1999b).

World Bank. World bank report 2000/1-attacking poverty. Under preparation draft. Washington D.C. (2000).

World Bank Group. Redefining Corporate Social Risk Mitigation Strategies. Washington D.C. (2004).

World Bank.building resilience and opportunity- the world bank's social protection and labor strategy 2012-2022 concept note. (2012).